المستخلص

بحث بعنوان ((**موازنة الشاطبي التصريفية في (المقاصد الشافية) بين كتابي ابن مالك دراسة تحليلية نقدية**))

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الموازنات الصرفية التي وردت في كلام الشاطبي، والتي وازن فيها بين كتابي ابن مالك الألفية والتسهيل ،والكتابان من المختصرات، فأحدهما نظم، والآخر متن، وكلاهما يحتاج إلى شرح وتبيين، وهذا ما كان من النحاة حيث انبرى لشرحهما جمع منهم، وكان في مقدمتهم صاحب الكتابين نفسه حيث شرح أحد الكتابين وهو التسهيل.

وقد اتسمت هذه الموازنات بعمق التحليل والتعليل، وبعد القراءة المتأنية لتلك الموازنات اتضح لي أن الموازنات التي عقدها الشاطبي متنوعة ومختلفة فأحيانًا يصرح بوجود تناقض بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في التسهيل ، وتارة يرجح عبارة في أحد الكتابين على أخرى، أو يشير إلى تقييد الكلام في كتاب وعدم تقييده في الآخر، أو يستحسن عبارة الناظم في أحد كتابيه.

الكلمات المفتاحية:

موازنة – الشاطبي– المقاصد الشافية– ابن مالك– الألفية– التسهيل.

Abstract

Research entitled ((balancing Shatby discharges in (healing purposes) between the books of Ibn Malik critical analytical study))

This paper seeks to shed light on the morphological Arbitrage contained in the words of Shatby, in which the balance between the books abn malik al'alfiat waltashil, and the two books of acronyms, one of the systems, and the other Metn, and both need to explain and indicate, and this was the grammarians where he explained to explain One of them was thealtashil.

These Arbitrage were characterized by the depth of analysis and explanation, and after careful reading of these Arbitrage it became clear to me that the Arbitrage held by El-Shatby are diverse and different. In a book and not restricted in the other, or advisable words regulator in one of his books.

key words:

Balancing - Shatby - healing purposes - Ibn Malik - al'alfiatu- altashil.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

تسلط هذه الورقة المعنونة بـ ((موازنة الشاطبي التصريفية في (المقاصد الشافية) بين كتابي ابن مالك دراسة تحليلية نقدية)) الضوء على منهجية الإمام أبو إسحاق الشاطبي في الموازنة بين الألفية والتسهيل في الأبواب التصريفية الواردة في كتابه المقاصد الشافية.

وقد عقد الشاطبي في شرحه على الألفية الموسوم بـ: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) جملة من الموازنات بين كلام ابن مالك في النظم وكلامه في التسهيل محاولاً الربط بينهما، وهذه الموازنات تبرز أهمية كتاب "التسهيل"؛ إذ تسابق العلماء على شرحه، والتعليق عليه، وتوضيح غامضه، فلا غرابة إذن في أن يوازن الشاطبي بينهما معتذراً لابن مالك في بعض موازناته، ومنتقداً له في بعضها الآخر.

وقد هدفت هذه الورقة إلى دراسة الموازنات في الأبواب التصريفية التي لم يعتذر فيها الشاطبي لابن مالك، بل اكتفى بإيراد الموازنة بين كلامه مرجحاً كلامه في أحد الكتابين على الآخر مرة، ومكتفياً بعقد الموازنة دون ترجيح مرة أخرى.

وقد اكتسبت هذه الورقة أهميتها من خلال تناولها كتابي عالم بالنحو كابن مالك، والتي انبرى لشرحهما جمع من النحويين، ومن هؤلاء أبي إسحاق الشاطبي الذي شرح الألفية ،ويعتبر شرحه من أهم شروح الألفية المطولة؛ لم يؤلف عليها مثله بحثًا وتحقيقًا . (١)

(١) ينظر: التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ،٤٩.

وهذا الشرح فتحًا جديدًا في النحو لما تضمنه من تحليل وتعليل للمسائل النحوية، ولما اشتمل عليه من فكر ثاقب ورأي صائب في تحليل ألفية ابن مالك، ومناقشة آرائه، ومحاولة الموازنة بينها وبين التسهيل .[1]

وقد دفعني لدراسة الموازنات بين الألفية والتسهيل في الأبواب التصريفية، أن الشاطبي وقف كثيرًا على عبارات الكتابين ناقدًا تارة وشارحًا تارة أخرى ومؤولًا لبعض العبارات في مواضع، ومؤيدا في مواضع، وكل ذلك يحتاج إلى دراسة للحكم عليه، والوقوف على صحة ذلك ومدى دقته.

يتضح مما سبق أن السؤال الرئيس لهذه الورقة، ما المسائل التصريفية التي وازن فيها الشاطبي بين كتابي ابن مالك، وما مدى دقته في تلك الموازنة؟

وبعد الاطلاع على الموازنات في كتاب (المقاصد الشافية)، وفحص النظر فيها اقتضت طبيعة هذه الورقة أن تكون قائمة على المنهج التحليلي؛ وذلك لحاجة الموازنات إلى تفسير وتحليل، ومن ثم يتأتى الحكم عليه ونقده.

وتتكون هذه الورقة من تمهيد ، وأربعة مباحث، مسبوقة بمقدمة، وتنتهي بخاتمة، يتبعها فهرس للمصادر والمراجع.

أما **المقدمة** فذكرت فيها أهمية هذه الورقة، والدوافع، والمنهج المتبع في الدراسة، والخطة، وأما التمهيد فقد قدمت فيه تعريفًا موجزًا جدًّا لمفهوم الموازنة لغة واصطلاحًا.

أما **المبحث الأول** فتناولت فيه موازنات الشاطبي في باب جمع التكسير، **والمبحث الثاني** وتناولت فيه موازنات الشاطبي في باب النسب، **والمبحث الثالث** وتناولت فيه موازنات الشاطبي في باب الإمالة، والمبحث الرابع وتناولت فيه موازنات الشاطبي في باب التصريف.

الخاتمة، وذكرت فيها أهم النتائج، ثم ذيلت الورقة بفهرس للمصادر والمراجع.

---

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية،١ /هـ ـ ي .

التمهيد

سعى الشاطبي إلى تسليط الضوء على تعدد رأي ابن مالك بين الألفية والتسهيل في المسألة الواحدة، ومن ثم الموازنة بينها، والترجيح، وقبل الحديث عن موازنات الشاطبي التصريفية، يجدر بنا أن نسلط الضوء على مفهوم الموازنة التي وردت في العنوان.

مفهوم الموازنة:

ورد في المعجم أن معنى الموازنة هو المقابلة والمعادلة بين الشَّيئين، فـ"وازنتُ بين الشَّيئين مُوازنةً ووِزاناً، وهذا يُوازِنُ هذا إذا كان على زِنَته أو كان مُحاذيه"(١)، و"وازنهُ: عادلهُ، وقابلهُ، وحاذاهُ ".(٢)

أما الموازنة اصطلاحاً فهي: "منهج نقدي تطبيقي يرمي الى تحقيق أحد الغايتين: الوصف والحكم، أو كليهما معاً، وذلك بدراسة عملين أدبيين أو أكثر دراسة شاملة على وفق معايير نقدية تختلف من ناقد لآخر تبعاً لمذهبه في الأدب ونقده " .(٣)

والموازنة كمنهج أدبي نقدي نضج على يد الآمدي بعد أن وضع كتابه: (الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري)، أما في النحو العربي فقد شاعت الموازنات النحوية وكثرت مجالاتها وتعددت موضوعاتها، ومن بينها الموازنات التي دارت بين العلماء، ومناهجهم، ومؤلفاتهم، وهذه الموازنات النقدية لا تعدو أن تكون عبارة عن نص مختزل؛ تحمل عباراته دلالة الحكم بالتقدم لطرفٍ ما على آخر، وهذه الموازنات تحكمها العصبية المذهبية، وكتب التراجم مليئة بعدة صور ونماذج من هذه الموازنات.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب،١٣/٤٤٧، مادة (وزن).
(٢) الفيروز آبادى، القاموس المحيط،.١٢٣٨
(٣) الزامالي، الموازنة منهجاً نقدياً قديماً وحديثاً،.١٨

ويلاحظ على هذه الموازنات أنها لا تعتمد على أسس ومعايير ثابتة وواضحة، بخلاف الموازنة بين الآراء، والتي كان يجمعها وحدة الموضوع، والباب، والمسألة، وإن كان يحكمها العصبية المذهبية أحيانًا.(١)

وتعدد آراء النحوي أمر مقبول؛ لأنه قد يكون له نظر في وقت تأليفه لكتاب لا يرتضيه في كتاب آخر، وذلك نظرًا لاختلاف الدليل وعمق التفكير.

وقد تنبّه بعض النحاة لهذه الظاهرة فوضحوا كيفية التعامل تجاه هذه الظاهرة، ومن ذلك ما صنعه ابن جني في كتاب الخصائص، حيث عقد بابا سماه" باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين".(٢)

ومن بين النحاة التي تعددت آرائهم ابن مالك، فقد تعددت آرائه في الألفية والتسهيل، وهذه الظاهرة لفتت عدد من النحاة الذين شرحوا كتبه، ومنهم المرادي (٣)، والسيوطي.(٤)

ولا أبالغ حين أقول إن الشاطبي هو الأبرز من هؤلاء الذي سلط الضوء على هذه الظاهرة، وأبرزها وبيّنها وعالجها.

ولم يكن الشاطبي في موازنته طالب عثرة، بل كان متلمسًا لابن مالك العذر، وكثيرًا ما كان يجيب على ما ظاهره التعارض بين الرأيين، وسوف أتعرض بالمباحث التالية لبعض الموازنات التصريفية التي عقدها الشاطبي بين الألفية والتسهيل في كتابه المقاصد الشافية، ولم يعتذر فيها لابن مالك.

❁❁❁❁❁

(١) سيف الدين شاكر نوري، النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري،٣٧-٥٩

(٢) ابن جني، الخصائص ،.١/٢٠١

(٣) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/٢٦٨،٢٨٧،٣٣٢،٨٤١/٢ ،.١٢٩١/٣

(٤) ينظر: السيوطي، النكت علي الألفية والكافية والشذور والنزهة، ١/٢٣٥ ،٢٤٧،٣٨٨.

المبحث الأول

موازنة الشاطبي في باب جمع التكسير

الموازنة الاولى

جمع (فَعْلة) معتل العين بـ(الياء) على (فِعَال)

من صيغ جموع التكسير (فِعَال)، ومن بين ما يُجمع عليه ما كان على (فَعْلة) صحيح العين، نحو: (جَفْنة) و(جِفَان)، ولكن هل يُجمع عليه ما كان مُعتل العين بـ(الياء)؟

تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:

"(فَعْلٌ) و(فَعْلَةٌ):(فِعَالٌ) لهُمَا ... وقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا"[1]

فذكر أن جمع (فَعْلة) ـ إذا كانت عينه (ياء) ـ على (فِعَال) قليل.

وقال في التسهيل: "من أمثلةِ جمع الكثرة(فِعَال)، وهو لـ(فَعْلٍ) غير اليائي العين، ولـ(فَعْلةٍ) مطلقًا".[2]

فجعل (فِعَالًا) جمعا لـ(فَعْلةٍ) مطلقًا، فشمل فيه ما كانت عينه (ياء).

فعقد الشاطبي موازنة بين كلامي ابن مالك فقال:" وأما البناء الثاني، وهو (فَعْلَة)، فعليه فيه من الاعتراض أنه أخرج من القياس ما كان منه مُعتل

---

(١) العيوني، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،١٦٥.

(٢) ابن مالك، التسهيل،٢٧٢ .

ذهب ناظر الجيش إلى أن قول ابن مالك: (مطلقًا) أفاد به أن الاسم والصفة مستويان في أنهما يجمعان على (فِعَال) قياسًا، مستنتجًا ذلك من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية. وفي ذلك نظر؛ لأن رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية غير رأيه في التسهيل كما سيأتي، فضلًا عن أن ابن مالك قيد (فَعْلًا) أولًا: بكونه غير معتل العين، ثم عطف (فَعْلة) بدون قيد، فقوله: (مطلقًا) معناه اسمًا أو صفة ، يائي العين أو غير يائي.

ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد ،٤٧٨٧/٤، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٨/٣، والسيوطي، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور ،٢٨٢.

العين بـ(الياء) ... وإخراجه عن القياس غير مستقيم، وقد أدخله في القياس في التسهيل ... وكذلك يقول النحويون ... فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وهمٍ لا على تحقيق".[١]

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يُفضل رأي ابن مالك في التسهيل على رأيه في الألفية؛ لأنه يرى أن ابن مالك أخرج من القياس جمع (فَعْلة) ـ إذا كان مُعتل العين بـ(الياء) ـ على (فِعَال)، وهو مخالف لما في التسهيل، ولما فعله النحويون، ويرى أن تقييد ابن مالك بالقلة مبني على ظنٍ منه.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي وجيهة؛ لأن لابن مالك قولين في المسألة، فظاهر كلامه في عمدة الحافظ وشرحه موافقة رأيه الذي في التسهيل[٢]؛ لأنه لم يشترط صحة العين، وإن كان لم يُمثّل إلا بصحيح العين.

وأما رأيه في الألفية فهو ما قال به في الكافية الشافية وشرحه[٣]، وهو ظاهر كلامه في الفوائد المحوية، وسبك المنظوم[٤]، وقد وافقه على رأيه في الألفية جماعة من شراحها .[٥]

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، ١٣١/٧،. ١٣٢

(٢) ينظر: ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٢/٩٢١ ، . ٩٢٤

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ،٤/ ١٨٤٧ــ ١٨٤٩.

(٤) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية في المقاصد النحوية،١٣٣، وسبك المنظوم وفك المختوم،٢٥١.

(٥) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ٥٥٢، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،١٣٩٢/٥، وابن الوردي، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ،٦٩٣/٢،وابن هشام، أوضح المسالك ،٤/ ٣١٥،وابن القيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ،٩٠٩/٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٢٥/٤، وابن جابر الهوَّاريّ ،شرح ألفية ابن مالك،٢٣٦/٤ ،٢٣٧،والمكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، ٢/ ٨٠٢ ،والمقري، التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية ،٦٣١، وابن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ٣١٧/٢،والخطيب الشربيني، فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك ،٣/١٨١٤.

أمّا تفضيل الشاطبي كلام ابن مالك في التسهيل على كلامه في الألفية فتفضيل وجيه؛ لما يأتي:

أولًا: أن سيبويه نصّ على أن (فَعْلة) إذا كان معتل العين فإنه يجمع على ما يجمع عليه صحيح العين، ومثّل بـ(عَيْبة) و(عِيَاب)، و(ضَيْعة) و(ضِيْاع)[١] ، وهذا ما ذكره الشاطبي.

وقد قال بهذا جماعة من النحويين منهم: المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، والفارسي[٥]، وابن يعيش[٦]، وهو الظاهر من إطلاق ابن معط[٧]

ثانيًا: أن جَمع المعتل على (فِعَال) هو الغالب. [٨]

ثالثًا: أن أهل اللغة ذكروا كلمات على(فَعْلة)معتل العين، ونصوا على أن جمعها يكون على(فِعَال) [٩] ، بل نص بعضهم على أنه القياس.[١٠]

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب،.٣/٥٩٣

(٢) ينظر: المبرد ، المقتضب ، .٢/٢٣٢

(٣) ينظر: ابن السراج ، الأصول ،.٢/٤٣٩

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، .٤/٣١٩

(٥) ينظر: الفارسي، التكملة ،٤٢٤، .٤٢٥

(٦) ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، .٣/ ٢٤٤

(٧) ينظر: ابن معط، الدرة الألفية،٥٩،وابن جمعة ،شرح ألفية ابن معط ،.٢/١١٨٢

(٨) ينظر: الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ،.٣/١٢٠

(٩) ينظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين ،(ع ي ب)٢/٢٦٢، وابن دريد ، جمهرة اللغة، (ض ع ي) ٢/٩٠٥ ،(ع ي ب)١/ ١٠٠٥، والأزهري، تهذيب اللغة ، ٣/ ١٥٠، والجوهري، الصحاح، (ض ي ع)٣/١٢٥٢ ، (خ ي م)٥/١٩١٦.

(١٠) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ، .٢/٢٦١

الموازنة الثانية

جمع (فَعَلَة) معتل (اللام) أو مضعف على (فِعَال)

مما يُجمع على (فِعَال) ما كان على (فَعَلة) بفتح الفاء والعين، نحو:(رَقَبَة) و(رِقَاب)، ولكن هل يُشترط فيه ما يُشترط في (فَعَل) المذكر من عدم التضعيف، وعدم اعتلال (اللّام)؟

تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

و(فَعَلٌ) أيضـــــــاً لهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ (فَعَلِ) ذُو التَّا ..... " [1]

فجعل (فَعَلة) كـ (فَعَل) في اشتراط عدم اعتلال (اللام)، وعدم التضعيف.

وقال في التسهيل: "من أمثلةِ جمع الكثرة (فِعَال)، وهولـ (فَعْلٍ)... ولـ (فَعَلٍ) اسماً غيرَ مُضاعف ولا مُعتلَّ (اللَّامِ)، ولـ(فَعَلَة)".[2]

فذكر أن (فِعَالًا) يكون جمعًا لـ(فَعَل) بشرطين، ويكون جمعًا لـ(فَعَلَة).

ففهم الشاطبي من كلام ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في(فَعَلَة) ما اشترط في(فَعَل)، ثم عقد موازنة بين الألفية والتسهيل، فقال:" وأما البناء الرابع: وهو (فَعَلَة) فإنه جعله في الحكم مثل:(فَعَل) العديم (الهاء)، وقد تقدم له في (فَعَلٍ) حكمان، **أحدهما:** عموم (فِعَال) له اسمًا كان أو صفةً، **والثاني:** استثناء المعتل (اللام) والمضاعف.

فأمّا الحكم الأول فصحيحٌ؛ لأن (فَعَلَة) في الصفة جمعها على (فِعَال) كـ(حَسَنة) و(حِسَان).

وأمّا الحكم الثاني فغير صحيحٌ؛ لأنه لم يستثن في كتاب التسهيل المضاعف ولا المعتل (اللام)، بل جعل (فِعَالًا) جمعًا له على الإطلاق،

---

(١) العيوني، الألفية ،١٦٥.

(٢) ابن مالك ، التسهيل ،٢٧٢ ، ٢٧٣.

وسواءٌ أكان مضاعفًا أم لا، وسواءٌ أكان معتل (اللام) أم لا، وكذلك يقول غيره".[١]

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يرى أن ما في التسهيل هو الصحيح؛ لأن ما كان على(فَعَلَة) يُجمع على (فِعَال) بغير الشرطين اللذين يشترطان في (فَعَل)، ويرى أن ما في الألفية غير صحيح، وأن ما

ذهب إليه ابن مالك في التسهيل هو قول غيره من النحاة.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي غير وجيهة؛ لأن كلام ابن مالك في الألفية لا يختلف عن كلامه في التسهيل لما يأتي:

أولًا: أنه ذكر في الألفية أن (فَعَلًا) المذكر يجمع على(فِعَال) بشرطين، ثم ذكر أن (فَعَلَة) مثله، وكذلك فعل في التسهيل، حيث عطف(فَعَلَة) على (فَعَل).

ثانيًا: أنه لم يقل أحد من شراح التسهيل: إن (فَعَلَة) لا يشترط فيها ما يشترط في (فَعَل) .[٢]

ثالثًا: أنه ليس هناك من شراح الألفية ممن عني بالموازنة بين الألفية والتسهيل ـ كالمرادي ــ من قال باختلاف كلام ابن مالك في الألفية عن كلامه في التسهيل .[٣]

رابعًا: أن ابن مالك لم يخص(فَعَلًا) في بعض كتبه[٤] بالشرط دون (فَعَلَة)،حيث ذكر في عمدة الحافظ وشرحه أنهما سواء في جمعهما على

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية ، ٧/١٣٥.

(٢) ينظر: ابن عقيل، المساعد ،٤٢٨/٣، ٤٢٩، والسلسيلي، شفاء العليل ، ١٠٣٨/٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ، ٩/ ٤٧٨٨.

(٣) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد ، ٥/ ١٣٩٣.

(٤) جعل ابن مالك جمع (فَعَلَة) اسمًا على (فِعَال) مما يحفظ.
ينظر: ابن مالك، سبك المنظوم ، ٢٥١ ، والفوائد المحوية ،١٣٤.

(فِعَال)، اسمين كانا أم صفتين، ولم يتعرض للشرطين[١]، وقد جعل الشرطين لـ(فَعَل) و(فَعَلَة) في شرح الكافية الشافية [٢] مما يؤكد أنه لا يرى فرقًا بين (فَعَل) و(فَعَلَة) في جمعهما على (فِعَال).

خامسًا: أن ابن مالك لما أراد أن يُفرّق في التسهيل بين المذكر والمؤنث اللذين على (فَعْل) و (فَعْلَة) بفتح فسكون، ذكر الشرط في (فَعْل)، ثم قال:" من أمثلةِ جمع الكثرة (فِعَال)، وهولـ(فَعْلٍ) غير (اليائي) العين ولـ(فَعْلَةٍ) مُطلقًا "[٣]، فلكون حكم(فَعْلَة) غير حكم (فَعْل) قيّد المذكر، وبيّن الإطلاق في المؤنث، أما (فَعَلَة)، و(فَعَل) بفتح العين فحكمهما واحد.

سادسًا: أن ما ذكره الشاطبي من أن(فَعَلَة) تُجمع على (فِعَال)مطلقًا، وجعله قول ابن مالك في التسهيل وغيره، فإن نسبته لابن مالك مبنية على فهم الشاطبي لنص التسهيل، وأما نسبته لغيره ففيها نظر؛ لأن سيبويه وغيره[٤] ذكروا أن المعتل والمضاعف مما هو على(فَعَلَة) عزيز.

قال سيبويه:" وأمّا ما كان (فَعَلَةً) ... وإن جاء شيءٌ من بنات (الياء) و(الواو)، والمضاعف أُجريَ هذا المجرى إذ كان مثل ما ذكرنا، ولكَّنه عزيزٌ ".[٥]

ومن ذكر من النحاة أن المعتل كالصحيح في أنه يُجمع على (فِعَال) مثّل بمعتل (العين) لا بمعتل (اللام)[٦] ، أما معتل (اللام) فذكروا أن أكثر ما يجيء جمعه كجمع الأجناس، أي: بحذف (التاء)، أو بجمعه جمع مؤنث

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ ، ٢/٩٢١ ، ٩٢٢، ٩٢٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ، ١٨٤٧ /٤ ،١٨٥٠.

(٣) ابن مالك ،التسهيل ،٢٧٢ ، ٢٧٣.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ٣١٠/٤،وابن يعيش، شرح المفصل ،٣/٢٤٧.

(٥) سيبويه، الكتاب ،٣/٥٧٩.

(٦) ينظر: الفارسي، التكملة ،٤٢٥ ،وابن برهان، شرح اللمع،٥٢٨،وابن الدهان، ، الفصول في العربية،٦٢،وابن يعيش، شرح المفصل،٣/٢٤٥.

سالم[١]، ويُفهم من كلامهم أن ما جاء من معتل (اللام) مجموعًا على (فِعَال) قليل[٢]، وصرح بعض النحاة بأن القياس جمع المعتل بحذف (التاء) كـ(حَصَاةٍ) و(حَصًى). [٣]

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: ابن يعيش ،شرح المفصل ،.٣/٢٤٦

(٢) ينظر: سيبويه ،الكتاب ، ٣/ ٥٨٣ ،والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ٣١٣/٤، والفارسي، التكملة ، ٤٣٢، والجزولي، الجزولية ، ٢٩٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٤٦،٢٤٧/٣،وابن عصفور، المقرب ،١١٤/٢ ، والأبذي، شرح الجزولية ،.٢٦٢

(٣) ينظر: ابن عصفور، المقرب،.٢/١١٤

الموازنة الثالثة

جمع (فَعِيل) صفة بمعنى (مُفعِل) أو (مُفَاعِل) على (فُعَلاء)

من صيغ الجموع (فُعَلاء)، ويُجمع عليه ما كان على(فَعِيل)صفة بمعنى (فاعل)، نحو:(كريم)، و(كُرماء)، وقد تناول ابن مالك ما يُجمع على هذا الجمع في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

ولِـ(كَريمٍ، وبخيلٍ)(فُعَلا) ... كَذَا لِمَا ضَاهاهُمَا قد جُعِلا"[1]

فذكر أن ما كان على (فَعِيل) كـ(كَرِيم) و(بخيل) يجمع على (فُعَلاء)، وكذلك ما ضاهاهما.

وقال في التسهيل:" ومنها:(فُعَلاء) لـ(فَعِيلٍ)وصفًا لمُذكَّرٍ عَاقلٍ بمعنى(فَاعِل)أو(مُفْعِل) أو(مُفَاعِل)".[2]

فذكر أن (فُعَلاء) يكون جمعًا للوصف الذي على وزن (فَعِيل) إذا كان لمُذكَّرٍ عَاقلٍ بمعنى (فَاعِل) أو(مُفْعِل) أو(مُفَاعِل).

فذكر الشاطبي أن ابن مالك مثّل بمثالين لشيء واحد، وأن المثال الثاني لا حاجة له؛ لأن الأول كاف، ثم انتقد ابن مالك في اكتفائه بما كان كـ(كريم) مما هو على (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، وتركه ما كان على (فَعِيل) بمعنى (مُفعِل) أو (مُفاعِل)، كـ(نبيء) و(جليس)، فإنهما يجمعان على (فُعَلاء) أيضًا.

ثم عقد موازنة بين الألفية والتسهيل فقال: "... فإن كثيرًا من الجموع يُجمع عليها مالم ينبّه عليه، ويكون ذلك قياسًا إما عنده على ما نصّ عليه في التسهيل اختيارًا له، وإمَّا عند غيره، وإذا تتبَّعْتَ ذلك في كلامه وجدتَه، ولم أكن لأُورِدَ عليه الاعتراض بما نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله، إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء، ولا قصد الناظم ذلك، وإنما جيء بالاعتراض هنا

(١) العيوني، الألفية،.١٦٦

(٢) ابن مالك، التسهيل ، .٢٧٥

بالنقص من جهة أنَّه كان قادرًا على أن يأتي بمثالٍ، وكان المثال الثاني يُشير به إلى معنى (مُفْعِل)، أو إلى معنى (مُفاعِلٍ)، فيقول: (ولِكَرِيمٍ ونَبِيءٍ)، أو يقول: (ولِكَريمٍ وجَلِيسٍ) فيُعطي زيادةَ معنى وتمامَ فائدةٍ ".[1]

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يُقدّم ما في التسهيل على ما في الألفية؛ لأن ابن مالك نصّ في التسهيل على أن ما كان على (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) أو بمعنى (مُفَاعِل) يجمع على (فُعَلاء) كما يجمع ما كان على (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، بينما لم يذكر ذلك في الألفية، ويرى الشاطبي أن مثالي ابن مالك في الألفية لا يشملان (فَعِيلًا) بمعنى (مُفْعِل)، ولا (فَعِيلًا) بمعنى (مُفَاعِل)، وأن المثال الثاني تطويل لا فائدة منه ، ولولا تمثيل ابن مالك بالمثال الثاني ما اعترض عليه الشاطبي؛ لأن الألفية مختصر لا يحتمل التطويل، وكان على ابن مالك أن يمثل لـ(فَعِيلٍ) بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعِل) بدلًا من المثال الثاني.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي غير وجيهة؛ لأن كلام ابن مالك في الألفية لا يختلف عن كلامه في التسهيل، وإنما اكتفى في الألفية بما هو بمعنى (فَاعِل)، ولم يذكر مثالًا لما كان بمعنى (مُفْعِل) أو
(مُفَاعَل) لوضوح ذلك؛ إذ العبرة بكونه وقع منه الفعل لا عليه، ويؤيد ذلك ما يأتي:

أولًا: أن ابن مالك لم يذكر في مؤلفاته الأخرى مثالًا لما كان بمعنى (مُفعِل) أو (مُفاعَل)[2]،وقد صرح في شرح عمدة الحافظ[3] بأن ما كان كـ(كريم) و(بخيل) دالًا على الفاعلية يجمع على (فُعَلاء) .

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية ،١٦٥.-٧/١٦٤

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ،٤/١٨٥٦ ، ١٨٦١ ،وشرح عمدة الحافظ ، ٢/ ٩٢٦ ، ٩٢٩ ،والفوائد المحوية ،١٣٥ ، وسبك المنظوم ،.٢٥١

(٣) ينظر: ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ ،.٢/٩٢٩

واكتفى في شرح الكافية الشافية بأن اشترط في(فَعِيل)أن يكون بمعنى (فَاعِل)، ففهم منه أنه يريد اسم الفاعل؛ لأنه لم يذكر ما كان بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعَل) . [١]

ثانيًا: أن سيبويه وأكثر النحاة لم يذكروا مثالًا لما كان على (فَعِيل) بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعَل)[٢]، إلا المبرد فقد ذكر في المقتضب مثالًا لـ(فَعِيل) بمعنى (مُفَاعِل)، وهو (جليس) بمعنى: (مُجالِس). [٣]

كما أن شراح الألفية لم يعتبروا ما كان بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعَل) مختلفًا عما كان بمعنى (فَاعِل)، فاكتفوا بشرح البيت دون نقدٍ لابن مالك .[٤]

أما ما ذكره الشاطبي من أن المثال الثاني زيادة من ابن مالك لا حاجة لها فالجواب عن ذلك أن ابن مالك نبّه به على استواء وصف المدح والذم .[٥]

ويرى الباحث أنه لا مانع أن يكون ابن مالك أراد بقوله: (ما ضاهاهما) ما وافقهما وزنًا ومعنًى مما هو بمعنى (مُفْعِل) أو (مُفَاعِل).

---

(١) ينظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٤/ ١٨٦١،والمرادي،توضيح المقاصد ، ٥/١٣٩٩.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ،٦٣٤/٢ ، وابن السراج ، الأصول ،١٧/٣، والسيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ٤/ ٣٧٦ ،والفارسي، التكملة، ٤٧٥، ٤٧٦،والجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ٩٦٣/٢ ،وابن يعيش، شرح المفصل،٢٨٣/٣،وابن عصفور، المقرب٢/١٢٠ .

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب ، . ١/١٦٨

(٤) ينظر: ابن الناظم ، شرح ابن الناظم، ٥٥٤ ، والمرادي ، توضيح المقاصد، ١٣٩٩/٥، وابن الوردي، تحرير الخصاصة ،٦٩٦/٢،وابن هشام، أوضح المسالك ،٤/ ٣٢٠، وابن القيم، إرشاد السالك ،٩١٤/٢ ، وابن جابر الهوَّاريّ ، شرح ألفية ابن مالك،٢٤٣/٤ ، والمقري، التحفة المكية، ٦٣٣، والمكودي، شرح المكودي ،٨٠٨،٨٠٩/٢ ، وابن طولون، شرح ابن طولون سابق ،٣٢٣/٢، ٣٢٤، والخطيب الشربيني ، فتح الخالق المالك، .٣/١٨٢٢

(٥) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ١٣٩٩/٥،والمقري، التحفة المكية،٦٣٣،والمكودي، شرح المكودي ،٨٠٨/٢، وابن طولون، شرح ابن طولون ، ٣٢٣/٢،والخطيب الشربيني ، فتح الخالق المالك،.٣/١٨٢٢

الموازنة الرابعة

جمع (فَعْـلاء) صفة على (فَعَالَى) قياساً

من صيغ الجموع (فَعَالى) بفتح الفاء والعين واللام، ويجمع عليه الاسم الذي على(فَعْلاء)، نحو: (صَحْراء)، و(صَحَارَى) .

ولكن هل تُجمع الصفة التي على (فَعْلاء) على (فَعَالَى) قياسًا ؟ أو هو موقوفٌ على السماع ؟

تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

وبـ(الفَعَالِي) و(الفَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) و(الْعَذْرَاءُ) وَالْقَيْسَ اتْبَعَا"[1]

فأفاد بالمثالين أن الاسم والصفة يجمعان على (فَعَالَى)؛ لأن (عذراء) صفة.

وقال في التسهيل: "ومنها: (فَعَالَى) لاسمٍ على (فَعْلاء) ... ويُحفَظُ في نحو: ... (عَذْراء) " .[2]

فجعل جمع الصفة التي على وزن (فَعْلاء) على (فَعَالَى) موقوفًا على السماع.

فعقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال: "...وفي هذا الإطلاق ما يدل على مخالفته لما ذهب إليه في التسهيل من أن الصفة لا يقاس فيها هذا الجمع، بل هو موقوفٌ على السماعِ...وظاهر كلام سيبويه [3] وغيره من النحويين أنه قياسٌ لا مسموع ومذهب الجمهور أولى" .[4]

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يختار ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من أن الصفة تجمع على (فَعَالَى) قياسًا، وقد أيد اختياره بأن ظاهر كلام

---

(١) العيوني، الألفية ،١٦٧.

(٢) ابن مالك، التسهيل ،٢٧٦ ،٢٧٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ،٣/٦٠٩.

(٤)الشاطبي ، المقاصد الشافية ، ٧/١٩٥.

سيبويه والجمهور أنه قياس، ويرى أن مذهب الجمهور أولى مما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل من أنه موقوفٌ على السماع.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي وجيهة؛ لأن لابن مالك قولين في المسألة كما سبق، وأمّا اختيار الشاطبي ما في الألفية فاختيار وجيه لما يأتي:

أولًا: أن رأي ابن مالك في مؤلفاته الأخرى يتفق مع رأيه في الألفية، مما يدل على أن هذا هو الرأي الأقوى عنده[١] ، وقد اكتفى بالتمثيل بالاسم دون الصفة في عمدة الحافظ وشرحه، إلا أنه لم ينصّ
على قيّد الاسمية كما فعل في التسهيل.[٢]

ثانيًا: أن أغلب شراح الألفية وافقوا ابن مالك في القول بالقياس في الصفة كالاسم [٣]، وجعل بعضهم رأي ابن مالك في التسهيل هو الظاهر.[٤]

ثالثًا: أن ظاهر كلام سيبويه والجمهور أنه قياس كما ذكر الشاطبي[٥]، وكذلك ظاهر كلام اللغويين .[٦]

---

(١) ينظر: ابن مالك ،شرح الكافية الشافية، ١٨٦٧ /٤ ،١٨٦٨،والفوائد المحوية،١٣٦ ، وسبك المنظوم ،٢٥٢ ،.٢٥٣

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ٩٣٣/٢،٩٣٥.

(٣) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم ، ٥٥٦،وابن الوردي، تحرير الخصاصة ،٢/ ٦٩٨، وابن هشام، أوضح المسالك ، ٤/ ٣٢١ ،٣٢٢، وابن القيم، إرشاد السالك ، ٢/ ٩١٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ١٣٢/٤، وابن جابر الهوَّاريّ ،شرح ألفية ابن مالك ،٢٤٦/٤،والمقري، التحفة المكية،٦٣٩،والمكودي، شرح المكودي ،٨١٢/٢ ،٨١٣، والخطيب الشربيني، فتح الخالق المالك،.٣/١٨٢٧

(٤) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٥/ ١٤٠٤،والأشموني،شرح الأشموني،٦٩٥/٢ ، والسيوطي، النكت على الألفية، .٢/٢٩١

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب ،٦٠٩/٣،والسيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ٣٤٥/٤، والفارسي، التعليقة ، ٩١/٤،والتكملة ، ٤٥٦، وابن جني، الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي،٧٧/٢ ،٣/٢،٦٣/١٤٠، ٧٨ ،والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ، ٥٥٠/٢ ،والعكبري، التبيان في شرح الديوان ، ٦٤/١ ،١٠٦،وابن يعيش، شرح المفصل ،.٣/٣٠٣

(٦) ينظر: الجوهري، تهذيب اللغة ،(ع ذ ر) ١٨٧/٢،والأزهري، الصحاح،(ص ح ر) ٧٠٨/٢ ،(ع ذ ر) ٢ /٧٣٨، وابن سيده،المحكم والمحيط الأعظم،(ع ذ ر) ٧٤/٢.

المبحث الثاني

موازنة الشاطبي في باب النسب

الموازنة الأولى

رد (اللام) إلى الثلاثي عند النسب إليه

إذا كان الاسم الثلاثي المنسوب إليه صحيح (العين) محذوف (اللام)، وكانت هذه (اللام) لا تُردّ إليه عند التثنية أو جمع التصحيح المؤنث جاز عند النسب إليه أن تُردّ (اللام) وألا تُردّ.

وقد تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

وَاجـــــبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَـــــا مِنهُ حُذِفْ جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِيْ التَّثْنِيَة وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوفِيَهْ "[1]

فذكر أنه يجوز ردّ (اللام) في النسب إن لم يكن ردّها مألوفًا في التثنية أو جمعي التصحيح، وأنه إذا كان ردها مألوفًا فيهما فيلزم ردّها في النسب.

وقال في التسهيل: "لا يُجبرُ في النَّسبِ من المحذُوفِ (الفاءِ) أو (العينِ) إلا المُعتَلَّ (اللَّام)، فأمَّا المَحذُوفُهَا فَيُجبَرُ برَدَّهَا إن كان مُعتلَّ (العينِ)، وكذا الصَّحِيْحُهَا إن جُبِرَ بردّها في التَّثنِيَةِ والجمعِ بـ(الألفِ) و(التَّاءِ)، وإلَّا فَوجْهَان". [2]

فنصّ على أن صحيح (العين) إن كان محذوف (اللام) فإنه يُجبر بردّها إن جُبِر بردّها في التثنية وجمع التصحيح، وإن لم يُجبر بردّها فيهما جاز الوجهان، الردّ وعدم الردّ.

فذكر الشاطبي أن قول ابن مالك: (إن لم يكُ ردُّهُ أُلِفْ) تنبيه حسن؛ لأن ابن مالك أثبت جواز رد (اللام) وعدمه لما يُؤلّف ردّ (اللام)له في التثنية والجمع، ثم ذكر أن المألوف هو المعتاد المشهور، وغير المألوف عكسه،

(١) العيوني، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ،١٧٢.

(٢) ابن مالك، التسهيل ، ٢٦٣.

فيدخل في غير المألوف مالم تُردّ له (اللام) أصلًا، وما تُردّ له (اللام)، لكنه لم يشتهر.

ثم عقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال: "... فقوله: (إن لم يكُ ردُّهُ أُلِفْ) حسنٌ من التنبيه[١] ، لم يُنبِّه عليه في التسهيل، وكان من حقه أن يُنبِّه، عليه فهذا من المواضع التي أربى فيها هذا النظم على التسهيل.[٢] "

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يُفضّل ما في الألفية على ما في التسهيل؛ لأن ابن مالك نبّه على أن ردّ (اللام) في النسب جائز بشرط ألا يكون هذا الردّ مألوفًا في التثنية والجمع، وهذا تنبيه حسنٌ لم يُنبه عليه في التسهيل، وكان من حقه أن يُنبه عليه، لذا كان هذا الموضع من المواضع التي زاد فيها فضل الألفية على التسهيل.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي، وتفضيله ما في الألفية على ما في التسهيل غير وجيهين لما يأتي:

أولًا: أن ابن مالك نبّه على ذلك في التسهيل، وذلك في قوله: (وكذا الصَّحِيْحُهَا إن جُبِرَ بردِّها في التَّثنِيَةِ والجمعِ بالألفِ والتَّاءِ وإلَّا فَوجْهَان)؛ لأن قوله: (وإلا فوجهان) قسيم لقوله: (إنْ جُبِرَ بردِّها في التَّثنِيَةِ والجمعِ)، فالمعنى: وإلا يُجبر في التثنية والجمع فيجوز وجهان، الرد وعدمه[٣] ، فإن جُبِر الاسم بردّ (اللام) في التثنية والجمع وجوبًا جُبِر بردها في النسب، نحو:(أخ)، يقال في التثنية والجمع:(أخوان) و(أخوات)، وفي النسب: (أَخَويٌّ)، برد (اللام) في النسب لردها وجوبًا في التثنية والجمع، وسواء كان الرد مُشتهِرًا كما سبق، أم كان غير مُشتهِر كما في: (يَديَان) و(دَمَيان) في لغة من يردّ(اللام) في التثنية.

---

(١) في النص المحقق (التثنية)والصواب ما أثبته.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية ، ٧/٥٤٧.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩/٤٧١٢ ــ ٤٧١٤.

أما إن كان ردّها غير واجب، بأن كان رد (اللام) جائزًا، أو أنها لا تُردّ أصلًا، فحينئذ يجوز الوجهان، الردّ وعدمه .[١]

ثانيًا: أن كلام ابن مالك في التسهيل هو عين كلامه في كتابيه الفوائد المحوية[٢]، وسبك المنظوم [٣] ،وزاده توضيحًا في شرح عمدة الحافظ حيث قال: "وإن كان المحذوف (اللام) صحيح (العين)، وتُمِّم في تثنية أو جمع بالألف والتاء، تُمِّمَ في النسب قولًا واحدًا كقولك في(أب) و(هَنَة) :(أَبَوِيٌّ) و(هَنَوِيٌّ) لقولك: (أبوانِ)و(هنوات)، وإن لم يُتَمَّم في تثنية ولا في جمع بالألف والتاء، جاز أن يُتَمَّم في النسب وأن لا يُتَمَّم، فلك في النسب إلى (يَدٍ) أن تقول: (يَدَوِيٌّ) و(يَدِيّ)هذا على لغة من قال في التثنية (يَدَانِ)، وأما على لغة من قال:(يَدَيَان) فلا يُقال إلا: (يَدَوِيٌّ)". [٤]

وهو مضمون ما ذكره في شرح الكافية الشافية[٥] ، مع أن بيت الكافية الشافية مُشتمل على ما سماه الشاطبي تنبيهًا، فكلام ابن مالك في كل مؤلفاته واحدٌ، ولم يقل أحدٌ من شراح التسهيل أن ابن مالك فاته التنبيه على هذا الأمر. [٦]

ولعل الشاطبي تأثر بكلام ابن عقيل حين قال: "وإنما حملت قوله على ذلك؛ ليوافق كلام النحويين، فـ(يَدٍ) و(دِمٍ) عندهم مما يجوز فيه الوجهان "[٧] ، وهذا لم يغب عن ابن مالك كما سبق.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد ،٣٧٢. /٣

(٢) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية ،١٢٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، سبك المنظوم ،٢٤٦.

(٤) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ٨٩٢ /١،. ٨٩٣

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٣٤ /٤ ،١٩٥٤.

(٦) ينظر: ابن عقيل، المساعد ،٣/ ٣٧٢ ،والسلسيلي ، إيضاح السبيل ،٢/١٠٢٢،وناظر الجيش، تمهيد القواعد،٩/٤٧١٢ ــ٤٧١٤ .

(٧) ينظر: ابن عقيل ،المساعد،. ٣/٣٧٢

فما يرد له(اللام)ولم يشتهر رده كما في اللغة الأخرى في (يَدٍ)، ليس داخلًا فيما أجاز فيه ابن مالك الوجهين كما فهم الشاطبي[١]، فلا وجه لتفضيل ما في الألفية على ما في التسهيل . [٢]

ومما يُؤيّد ذلك قول الفارسي:" ومن قال:(فَمانٍ)، قال في النسب:(فَمِيٌّ)، وله أن يقول: (فَمَوِيٌّ)، كما كان له في (يَدٍ) (يَدَوِيٌّ)، ومن قال: (فَموانٍ)لم يجُز له أن يقول إلا: (فَمَوِيٌّ) ".[٣]

فقد أوجب الردّ في النسب على من ردّ في التثنية، وإن كان هناك من لا يرد في التثنية.

ويُؤيّد ذلك أيضًا أن ابن جني جعل العلة في بقاء الحركة في (يَدٍ) عند رد لامها، وعدم بقائها في (غَدٍ) عند رد لامها هي اختلاف اللغة، ففهم من ذلك أن اختلاف اللغة يترتب عليه اختلاف الحكم، فكذلك اختلف الحكم في لغة من ردّ (اللام) في (يَدٍ) حيث وجب الردّ في النسب.[٤]

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية،٥٤٦/٧ ، والمكناسي، إتحاف ذوي الإستحقاق، ٢/٣٤١.

(٢) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم ،٥٧٠،والمرادي،توضيح المقاصد، ٥/ ١٤٦١، وابن الوردي، تحرير الخصاصة،٢/ ٧١١،وابن هشام، أوضح المسالك، ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨، وابن القيم، إرشاد السالك، ٩٥١/٢،وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٦٤/٤، والمكودي، شرح المكودي،٢/ ٨٥٦، والأشموني، شرح الأشموني، ٢/ ٧٣٩، ٧٤٠، وابن طولون، شرح ابن طولون، ٢/ ٣٦١ ،٣٦٢، ويس الحمصي، حاشية يس على الخلاصة، ٢/ ٤٦٣، والصبان، حاشية الصبان ،. ٢٧٣ /٤

(٣) الفارسي، التعليقة،.١٩٤/٣

(٤) ينظر: ابن جني، المنصف،.٦٤/١

رابعًا: أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن ما يجوز فيه الوجهان هو ما ذهبت لامه ولم تُردّ في تثنية ولا جمع بالألف والتاء، وأما ما تُردّ لامه في التثنية والجمع فيجب ردّ لامه في النسب[1] .

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ،٣/٣٥٧ــ٣٥٩،والمبرد،المقتضب،٣/١٥٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/١١١ــ١١٣، والفارسي، التعليقة ،٣/١٩٤، والتكملة،٢٦٤،٢٦٣ ، والجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ١/٤٥٢ ،٤٥٣.

ذهب ابن يعيش إلى أن من قال: (يديان) يدخل ضمن ما يجوز فيه الرد وعدمه في النسب؛ لأنه لا اعتداد بالرد في التثنية ؛ لأنه من ضرورات الشعر ،ولعل الشاطبي تأثر بنحو هذا. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،٤٦٧. /٣

الموازنة الثانية

النسب لجمع التكسير

إذا أريد النسب إلى جمع التكسير فإنه إن كان له واحد نُسِب إلى واحده، ما لم يكن الجمع مُشابهًا لواحده، فإنه حينئذ يُنسب إلى الجمع على لفظه.

وقد تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلجَمعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضعِ"[1]

فبيّن أن كيفية النسب للجمع تكون بالنسب لواحده بشرط عدم مشابهة الجمع للواحد وضعًا.

وقال في التسهيل: "ويُنْسبُ إلى الجمع بلفظِ واحدِهِ إن استُعمِل، وإلَّا فَبِلَفظِهِ، ورُبَّما نُسِبَ إلى ذي الواحِدِ بلفظه لشبهِهِ بواحد في الوزن وصلاحية الجمع، وحُكمُ اسمِ الجمعِ والجمعِ الغالبِ والمُسمَّى به حُكمُ الواحدِ، وذوُ الواحد الشّاذُّ كذي الوَاحِدِ القَيَاسِيّ، لا كالمُهمّل الواحِد ...".[2]

فبيّن كيفية النسب للجمع الذي له واحد، وما فقد الشرط، واسم الجمع.

فعقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال: "...وهو من اختصاره الحسن، إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير، وهو أخصر بكثير من لفظه في التسهيل ...والثاني: إتيانه بلفظ مشعر بالعلة التي لأجلها نسب إلى الجمع بلفظه، وهي: مشابهته للواحد بالوضع؛ إذ هي العلّة لذلك الحكم، ولم يأت في التسهيل بشيء من ذلك، فهذا الكلام من محاسن اختصاره في هذا النظم.[3]"

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي السابق أنه يستحسن عبارة ابن مالك في الألفية ويُفضلّها على عبارة التسهيل؛ لأنها أخصر من عبارة التسهيل وأشمل، حيث جمعت

---

(١) العيوني، الألفية،.١٧٣

(٢) ابن مالك، التسهيل،.٢٦٥

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٧/٥٨٢ ،.٥٨٣

كل ما أشبه المفرد، ومن بينها اسم الجنس، مع اشتمالها على العلة في النسب إلى الجمع بلفظه، وهي مشابهة الجمع للواحد بالوضع، بينما العبارة في التسهيل أطول، مع أنها لم تشتمل على العلة التي من أجلها نُسِب للجمع بلفظه.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي موازنة وجيهة؛ لأن عبارة الألفية تختلف عن عبارة التسهيل كما ذكر، أما استحسانه عبارة الألفية فوجيه أيضًا لما يأتي:

أولًا: أن عبارة الألفية اختصار لعبارة الكافية الشافية، وقد نصّ ابن مالك في الكافية الشافية على كيفية النسب للجمع المتحقق فيه الشرط، وما فقد شرطًا، كما نصّ على كيفية النسب لاسم الجمع واسم الجنس، فقال:"

والواحِدَ اذكُر نَاسِبًا للجَمْعِ كـ(الأَفْرَعِيّ) المعتَزي لـ(الفُرع)
وانسب لجَمع عَلَمًا أو كالعلم أو جَمع مَا الإهَمالُ فيهِ مُلتَزَم
وانسب إلى اسم الجمع والجنس بلا قَيْدٍ كـ(رَهْطٍ) و (أنامٍ) و (ملا)[1]

فاختصر كل ذلك في الألفية، وقد تغيّرت عبارته في الشطر الثاني من البيت الأول فشمل قوله :(مالم يُشابه واحدًا بالوضع) ما دل على الجمع وأشبه المفرد، فشمل الجمع الفاقد للشرط المذكور، كما شمل اسمي الجمع والجنس.

ومن شراح الألفية من تكلّم عن الجمع وغيره لوضوح مُراد ابن مالك عنده[2] ، ومنهم قصر مُراد ابن مالك بعبارته على الجمع فقط مع اختلاف بينهم في تحديد المقصود.[3]

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية،.١٩٣٦ /٤

(٢) ينظر: ابن هشام ،أوضح المسالك،٤/ ٣٣٩ ،وابن القيم ، إرشاد السالك ،٢/٩٥٤،.٩٥٥

(٣) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم ،٥٧١،والمرادي،توضيح المقاصد ،١٤٦٦/٥،١٤٦٥، وابن الوردي، تحرير الخصاصة ،٧١٢، ٧١٣، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ، ٤/ ١٦٧،وابن جابر الهوَّاريّ ، شرح ألفية ابن مالك،٢٨٤/٤،والمكودي،شرح المكودي، ٨٦٠/٢ ، والأشموني ،شرح الأشموني، ٧٤٣/٢، ٧٤٤، والسيوطي، البهجة المرضية، ٤٩٩،والخطيب الشربيني ،فتح الخالق المالك،.١٨٩٤/٣

وجعل بعض الشراح كلام ابن مالك مرادًا به الجمع فقط فيه نظر؛ لأن ذلك يؤدي إلى القول بوجود قصور واضح في الألفية، مقارنة بكتبه الأخرى[١]؛ حيث تكلّم فيها عن الجمع وغيره، لا سيما

وأن ابن مالك لم يبيّن كيفية النسب إلى اسم الجمع واسم الجنس في موضع آخر من الألفية.

ثانيًا: أن ابن مالك أراد بالجمع الجمع اللغوي لا الجمع الاصطلاحي، أي: ما دل على الجمع[٢] ،

ويُؤيّد ذلك أن سيبويه عقد بابًا في كتابه بعنوان:(هذا باب الإضافة إلى الجمع) تناول فيه النسب للجمع وما هو بمنزلة الجمع، فقال:" وتقول في الإضافة إلى (نَفَرٍ): (نَفَرِيٌّ)، و(رَهْطٍ) (رَهْطِيٌّ)؛ لأن (نَفَر) بمنزلة (حَجَر) لم يُكسّر له واحد، وإن كان فيه معنى الجميع"[٣]، وهذا هو مضمون قول ابن مالك: (مالم يُشابه واحدًا بالوضع).

كما أن سيبويه تناول ما فقد شرط النسبة إلى واحده في نفس الباب[٤] ، فشمل الحديث عن الجمع ما هو جمع وغيره، وهذا ما فعله بعض النحاة كابن يعيش[٥] ، وهو ما أراده ابن مالك بعبارته في الألفية.

---

(١) ينظر: ابن مالك، الفوائد المحوية،١٢٩،وسبك المنظوم،٢٤٧،وشرح عمدة الحافظ، ٢ /٨٩٤ ــ ٨٩٦ ، وشرح الكافية الشافية،١٩٣٦ /٤ ، .١٩٥٩-١٩٥٨.

(٢) ينظر: المكناسي، إتحاف ذوي الاستحاق،٣٤٤/٢، وابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي،٢٧/٢ ، ويس الحمصي، وحاشية يس على الخلاصة، ٤٦٧/٢، والصبان، حاشية الصبان، .٤/٢٧٩

(٣) سيبويه ، الكتاب،.٣/٣٧٨

(٤) ينظر: سيبويه ،الكتاب، ٣/٣٧٩ ،.٣٨٠

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،٣/٤٧٣ ،٤٧٤

وقال السيرافي:"... فإذا كان الجمع الذي يُنسب إليه لا واحد له من لفظه مستعمل نُسِب إلى الجمع، تقول في النسبة إلى (نَضرِ): نَضريٌّ وإلى (رَهْطٍ): رَهْطيٌّ)؛ لأنه اسم للجمع.[١]" فأطلق على اسم الجمع جمعًا.

وكلام الفارسي يُفيد أن الجمع الذي يُنسب إلى لفظه هو ما استعمل استعمال المفرد[٢] ، وهو ما أراده ابن مالك من مشابهة المفرد بالوضع.

وقد بيّن الشاطبي أن ابن مالك أراد بالواحد بالوضع الاسم الموضوع على الإفراد، وهو ما كان محكومًا له بحكم المفرد في تصرفات الكلام، وكان مفرد المعنى، ليس متعدد المدلول، وأن الجمع ما كان بعكسه[٣] ، وإذا كان كذلك فقد شمل الجمع اسم الجمع واسم الجنس، وقد أشبها الواحد في تصرفاته، ومن بينها النسب، بدليل قولهم: (شَعيريٌّ) ببقاء (الياء)؛ إذ لو كان النسب إلى (شَعيرة) لحذفت (الياء)، فدلّ ذلك على أنه نُسِب إلى لفظه لا إلى واحده. [٤]

ثالثًا: اشتمال الألفية على علة جواز النسب للجمع بلفظه ـ كما ذكر الشاطبي ـ وهذا ما لم يذكره في التسهيل.[٥]

١() السيرافي ،شرح كتاب سيبويه، ٤/١٢٨ ،.١٢٩

٢() ينظر: الفارسي، التعليقة، ٣/٢٢٠ ــ٢٢٣،والتكملة، ٢٦٨ ،.٢٧٠

٣() ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥٧٧/٧،ويس الحمصي، حاشية يس على الخلاصة، .٢/٤٦٧

٤() ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٦٠٩ /٢ ،ويس الحمصي، حاشية يس على الخلاصة، ٤٦٨ /٢ ،. ٤٦٩

()٥ينظر: يس الحمصي، حاشية يس على الخلاصة،.٢/٤٦٧

المبحث الثالث

موازنة الشاطبي في باب الإمالة

الموازنة الأولى

حكم الإمالة

الإمالة هي: أن تنحو بـ(الألف) نحو (الياء)، وبـ(الفتحة) نحو (الكسرة)، طلبًا لتناسب الصوت بينهما، فهل هي لازمة؟ أو جائزة؟

تناول ابن مالك الإمالة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

اَلْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ"[1]

فعبر بفعل الأمر(أمل)، مما يُشعر بلزوم حكمها.

وقال في التسهيل:" هي أَنْ يُنْحَى جَوازًا في فِعْلٍ أو اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ بـ(الفتحةِ) نَحوَ (الكسرةِ)، وبـ(الألفِ) نحوَ (الياءِ)... " .[2]

فذكر الشاطبي أن ابن مالك أطلق الحكم بالإمالة، وأن ظاهر هذا الإطلاق يقتضي لزوم حكم الإمالة، وهذا اللزوم غير صحيح؛ لأن الإمالة على الجواز لا على اللزوم؛ إذ من العرب من يُميل، ومنهم من لا يُميل، غير أن الإمالة قد تترجح على وجه دون آخر أو العكس، وقد يتساويان أو يتقاربان، لكن العرب لم تتفق على وجه واحد من الإمالة، وخير شاهد على ذلك اختلاف القراء في الإمالة.

ثم عقد الشاطبي موازنة بين كلام ابن مالك في الألفية وكلامه في التسهيل، فقال:"... وقد حرّر عبارته في التسهيل والفوائد[3] ، فأتى بلفظ الجواز ...فقيّده بلفظ الجواز احترازًا عن فهم اللزوم " .[4]

---

(١) العيوني ،الألفية ،.١٧٥

(٢) ابن مالك ،التسهيل ، .٣٢٥

(٣) ينظر: ابن مالك ،الفوائد المحوية،.١٦٦

(٤) الشاطبي ،المقاصد الشافية،.٨/١٤٤

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يُفضِّل كلام ابن مالك في التسهيل على كلامه في الألفية؛ لأن ابن مالك بيّن في التسهيل أن الإمالة جائزة، بينما أطلق في الألفية، مما يُفهم منه أنها لازمة، وكونها لازمة غير صحيح.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي وجيهة؛ لاختلاف ما في الألفية عمّا في التسهيل، كما أن تفضيل الشاطبي تعبير التسهيل على تعبير الألفية تفضيلٌ وجيه لما يأتي:

أولًا: أن ابن مالك قال في الكافية الشافية:"

وليسَ حَتْمًا أنْ يُمَالَ ذُو النسَبَ بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ العَرب"[1]

فصرح بعدم الوجوب، وصرح بذلك في الشرح[2] ، كما صرح في ذلك في سبك المنظوم .[3]

ثانيًا: أن شراح الألفية عند شرحهم للبيت السابق لم يقولوا بوجوب الإمالة[4] ، ومنهم من صرح بكونها جائزة. [5]

ثالثًا: أن بعض العرب يُميل، وبعضهم لا يُميل ـ كما ذكر الشاطبي ـ فهي في لسان العرب غير واجبة .[6]

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٦٩. /٤

(٢) ينظر: ابن مالك ،المرجع السابق ،١٩٧٤. /٤

(٣) ينظر: ابن مالك ،سبك المنظوم،٢٨٠.

(٤) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٥٧٨،وابن الوردي،تحرير الخصاصة ، ٧٢٢/٢،وابن هشام، أوضح المسالك،٣٥٤/٤،وابن القيم، إرشاد السالك،٩٧١/٢،وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٨٢/٤، وابن جابر الهوّاريّ ،شرح ألفية ابن مالك،٣٠١/٤،والمكودي، شرح المكودي ، ٢/ ٨٧٩،والسيوطي، البهجة المرضية، ٥٠٢، وابن طولون، شرح ابن طولون،٣٧٩/٢،والخطيب الشربيني، فتح الخالق المالك، ٣/١٩٢١.

(٥) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد،١٤٩١/٥،والأشموني، شرح الأشموني، ٧٦٢/٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح،٢/٦٤٠.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب،١٢٥/٤ ،١٢٦،وابن السراج،الأصول،١٦٠/٣ــ١٦٣،وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤/ ٢٨١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد،١٠/٥٢٨٤.

رابعًا: أن سيبويه وجمهور النحاة لم يقولوا بوجوبها[١] ، وقد صرح بجوازها كثير منهم[٢] ، بل إن

ابن جني قال: " ليس في الدنيا أمرٌ يُوجب الإمالة ".[٣]

خامسًا: أنه يجوز الفتح والتفخيم في كل مُمالٍ، فلو كانت واجبة ما جاز[٤] ، أمّا تعبير بعض النحاة [٥]

عن أسباب الإمالة بالموجبات فتجوّزٌ وتسمّحُ[٦] ، وقد صرّح بعضهم بالجواز في بعض المواضع.[٧]

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب،١١٧/٤ وما بعدها، والمبرد، المقتضب، ٤٣/٣،والسيرافي ، شرح السيرافي، ٤/٤٩٤.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤٥/٣،وابن السراج، الأصول، ١٦٠/٣، والزجاجي، الجمل ،٣٩٤، وابن جني، الخصائص، ١٦٤/١ ،واللمع، ١٥٧،والصيمري، التبصرة والتذكرة، ٧١١/٢، والباقولي،شرح اللمع،٨١٣/٢، وابن القبيصي، التتمة في التصريف،٢٦٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٨٩/٥ ،١٩٠،وابن إياز، شرح المحصول،٧٥٩/٢، والرضي، شرح الشافية، ٥/٣،وابن جمعة، شرح ألفية ابن معط،.٢/١٢٨٠

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٦٤/١.

(٤) ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: ١٦٨/١،وابن يعيش، شرح المفصل، ٥٤/٥، وابن إياز، شرح المحصول، ٧٥٩/٢، والرضي، شرح الشافية ،٣/ ٥، والأشموني، شرح الأشموني،.٢/٧٦٢

(٥) ينظر: الفارسي، التكملة،٥٣٧، والحجة للقراء السبعة، ٣٢٨/١ ،٣٦٩ ، ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات ، ١ /١٧٠،وابن برهان، شرح اللمع،٧٣٠، وابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، ١ /٢٦٨،٢٦٩،وابن معط ،الفصول الخمسون،.٢٥٦

(٦) ينظر ابن إياز، شرح المحصول، ٧٥٩/٢ ،٧٦٠ ،والأشموني، شرح الأشموني، /٢ ٧٦٢.

(٧) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٨٧/١،ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات ،.١/١٦٨

الموازنة الثانية

إمالة (الألف) إذا كان الحرف المستعلي في كلمة أخرى

من أسباب منع الإمالة الحرف المستعلي إذا كان مُتصلًا بـ(الألف)، ولكن إذا كان في كلمة أخرى مستقلة فهل يمنع الإمالة؟ أو يجوز المنع والإمالة ؟

تناول ابن مالك هذه المسألة في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ "[1]

فلم يُوجِب المنع، بل جعله جائزًا؛ لأنه عبر بـ (قد).

وقال في التسهيل: "ولا يُؤَثِّرُ سَبَبُ الإمالةِ إلَّا وهو بَعضُ ما (الالِفُ)بَعْضُهُ، ويُؤَثِّرُ مَانِعُها مُطلقًا".[2]

فجعل السبب المانع للإمالة مُؤَثِّرًا مُطلقًا.

فذكر الشاطبي أن العلة في تعبير ابن مالك في الألفية بـ(قد) هي أن من يُميل من العرب يجوز عنده الإمالة والفتح؛ لأن المستعلي المنفصل ليس في قوة المتصل.

وأشار إلى أن هذا الأمر أشبه ما يكون بمنع الإمالة في درج الكلام، وإجرائها في الوقف، وأن العرب تفعل ذلك كما نقل سيبويه.[3]

ثم عقد موازنة بين الألفية والتسهيل فقال:"...فحَصّلت عبارة الناظم الوجهين بأحسن عبارة، وهو هنا أكثر تحريرًا من التسهيل... فيظهر من هذه العبارة أن (بمال قاسمٍ) ونحوه مساوٍ لـ(نَاعقٍ)، و(نَاشطٍ) ونحوهما، وليس كذلك، وكم من مسألة تجدها في هذا النظم أحسنُ وأشدُ تحريرًا منها في التسهيل [4]"

---

(١) العيوني، الألفية ،١٧٦.

(٢) ابن مالك، التسهيل ، ٣٢٦.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ،١٣٢/٤ وما بعدها.

(٤) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٨/١٨٩.

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يستحسن عبارة ابن مالك في الألفية، ويُفضلّها على عبارته في التسهيل؛ لأن عبارته في الألفية شملت الوجهين الجائزين عند العرب، بخلاف عبارة التسهيل التي سوّت بين ما اتصل فيه حرف الاستعلاء بـ(الألف) بما كان منفصلًا في كلمة مستقلة.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي موازنة وجيهة؛ لأن كلام ابن مالك في الألفية يختلف عن كلامه في التسهيل كما هو واضح، ورأي ابن مالك في الألفية هو ما قال به في الكافية وشرحها(١) ، وأما رأيه في التسهيل فهو ما قال به في سبك المنظوم، والفوائد المحوية .(٢)

وأمّا تفضيل عبارة الألفية على عبارة التسهيل فتفضيلٌ وجيه؛ لما يأتي:

أولًا: أن سيبويه نقل عن العرب الوجهين كما ذكر الشاطبي .(٣)

ثانيًا: أن من شراح الألفية من وافق ابن مالك على ما ذهب إليه في الألفية.(٤)

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٦٩/٤ ،١٩٧٤،والخطيب الشربيني، فتح الخالق المالك ،.٣/١٩٣٣

(٢) ينظر: ابن مالك ،الفوائد المحوية، ١٦٦ ،وسبك المنظوم ،.٢٨٠

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ،١٣٢،١٣٣/٤ ،١٣٩ ،١٤١ ،وابن السراج، الأصول ، ١٧٠/٣،والسيرافي ،شرح كتاب سيبويه ، ٤/٥٠٩ ،٥١١ ،١٠/٥، وابن يعيش، شرح المفصل،٥/ ١٩٨،والصيمري،التبصرة والتذكرة، ٧١٥/٢،والرضي،شرح الشافية، ٣/١٩ ، ٢٠، ٢٢.

(٤) ينظر: ابن الناظم ، شرح ابن الناظم ٥٨٠،والمرادي، توضيح المقاصد، ١٥٠٠/٥ ، وابن الوردي، تحرير الخصاصة ،٧٢٥/٢ ، وابن عقيل، شرح ابن عقيل١٨٨/٤، وابن جابر الهوَّاريّ ، شرح ألفية ابن مالك،٣٠٧/٤،والسيوطي،البهجة المرضية ،٥٠٣، والخطيب الشربيني، فتح الخالق المالك ،.٣/١٩٣٣

المبحث الرابع

موازنة الشاطبي في باب التصريف

الموازنة الأولى

ترك تعريف التصريف

قال ابن مالك في حديثه عن التصريف:"

حرفٌ وشبهُهُ من الصَّرفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ[1]"

فلم يذكر حدًا للتصريف.

وقال في التسهيل: "التَّصْرِيفُ: عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الكَلِمَةِ، وما لحِرُوفِهَا من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وإعلالٍ وشِبهِ ذَلكَ ". [2]

فذكر حدًا للتصريف.

فعقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال:" ولم يحد الناظم التصريف، وكان من حقه هذا، وقد حده في التسهيل. [3]"

التحليل والنقد:

يتضح من كلام الشاطبي أنه ينتقد ابن مالك في الألفية؛ لأنه لم يذكر حدًا للتصريف، ويُفضلّ ما فعله في التسهيل ، حيث حد التصريف هناك.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي موازنة وجيهة؛ لاختلاف ما في الألفية عمّا في التسهيل كما هو واضح، إلا أن في نقد الشاطبي لابن مالك في ترك حد التصريف في الألفية نظرًا لما يأتي:

أولًا: أن ابن مالك لم يحد النحو في أول الألفية، فترك حد الصرف كما ترك حد النحو، ولم ينتقد الشاطبي ابن مالك في تركه حد النحو.

---

(١) العيوني الألفية ،١٧٧.

(٢) ابن مالك، مرجع سابق ، ٢٩٠.

(٣) الشاطبي، مرجع سابق ،٨/٢١٨.

ثانيًا: أن الألفية نظم، بل هي اختصار للكافية الشافية، ومثل هذا حقيق بترك ما يؤدي إلى الإطناب من غير داعٍ، لاسيما وأن الحدود ليست مما اتفق عليه النحاة، وقد حده في الكافية الشافية، فاكتفى بما يغني عن الإعادة(١)، بخلاف التسهيل فإنه كتاب يتحمل ذلك؛ لأنه نثر لا نظم.

وابن مالك ليس بدعًا في ترك حد التصريف في الألفية؛ فقد تركه ابن معط في ألفيته(٢)، واكتفى بذكر ما يشتمل عليه ،وترك الحريري تعريف النحو في الملحة(٣)، وابن معط في ألفيته(٤)، كما تركه ابن الحاجب في الوافية نظم الكافية.(٥)

ثالثًا: أن ابن مالك حدد ما تحويه الألفية بمقاصد النحو، والتعريفات والحدود ليست من مقاصد النحو .

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق، (شرح الكافية الشافية) ٢٠١٢/٤.
(٢) ينظر: ابن معط، مرجع سابق، ٦٩.
(٣) ينظر: الحريري ،مرجع سابق، (شرح ملحة الإعراب) ١ ، ٢.
(٤) ينظر: ابن معط، مرجع سابق، ١٧.
(٥) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، ١٢١.

الموازنة الثانية

إثبات(فُعْلَل) في أوزان الاسم الرباعي المجرد

اختلف النحاة في إثبات (فُعْلَل) بضم الأول وفتح الثالث ضمن أوزان الاسم الرباعي المجرد، فنُقِل عن الأخفش[١]، والكوفيين[٢] إثباته، ولم يُثبته الجمهور[٣]

وقد أورد ابن مالك هذا الوزن في الألفية والتسهيل، فقال في الألفية:"

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ(فَعْلَلُ و(فِعْلِلٌ)، وفِعَّلَلٌ ،وفُعَّلُلُ

وَمَعْ(فِعَلٍّ) (فُعَلَّلٌ) ....[٤]"

فعدّه من جملة أوزان الاسم الرباعي المجرد.

وقال في التسهيل:"... وتَفْريعُ (فُعْلَل) على (فُعْلُل) أظهرُ من أصالَتِه"[٥]

فرجح أنه فرع على (فُعْلُل) بضم الفاء والعين، وليس من أوزان الرباعي.

---

(١) ينظر: السيرافي، مرجع سابق،٣٤٩/٤ ،والفارسي، مرجع سابق،(التكملة) ٥٤٩، وابن جني، مرجع سابق (المنصف) ٢٧/١، والثمانيني، شرح التصريف، تحقيق :إبراهيم بن سليمان البعيمي (الرياض : مكتبة الرشد،١٤١٩هـ) ٢٠٦، وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (حلب: المكتبة العربية ،١٣٩٣هـ) ٢٦.

(٢) ينظر: الزجاجي، مرجع سابق ،(الجمل)٣٩١،وابن بابشاذ، مرجع سابق ،(شرح كتاب الجمل) ٧٤٩ ،وأبو حيان، مرجع سابق، (ارتشاف الضرب) ١٢٣/١.

(٣) ينظر: المبرد، مرجع سابق، (المقتضب) ٢٠٤/١ ، ٢٠٥،وابن السراج، مرجع سابق، ١٨١/٣، والفارسي، مرجع سابق، (التكملة) ٥٤٩، وابن بابشاذ، مرجع سابق، (شرح كتاب الجمل) ٧٤٩، والزمخشري،مرجع سابق، (المفصل) ٢٣٩ ،وابن القبيصي، مرجع سابق،٣٧ ، ٣٨ ، وابن الحاجب، مرجع سابق، (الشافية) ١٤، وابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة (بيروت: دار المعرفة ،١٤٠٧هـ) ٦٧/١ .

(٤) ابن مالك، مرجع سابق،١٧٧ ،١٧٨.

(٥) ابن مالك، مرجع سابق، ٢٩١.

فذكر الشاطبي أن الأخفش استدرك هذا الوزن، وأن النحاة مختلفون فيه، فمنهم من أثبته، وابن مالك من هؤلاء، فقد أثبته في الألفية، والفوائد[١]، ومنهم من جعله فرعًا على (فُعْلُل) .

وذهب الشاطبي إلى أن الفتح منقول فلا بد من قبوله، وردّ على من ذهب إلى أنه مُخفف من المضموم بأنه لم يُثبت عن العرب تخفيف الضم بالفتح، واحتج بأنه قد ألحق بهذا الوزن، فلو لم يكن أصلًا لما ألحق به [٢]

ويرى الشاطبي أن عدم إثبات سيبويه لهذا الوزن لا يلزم منه عدم قوله به إن ثبت، ولعل سيبويه لم يحفظه، أولم يتحقق نقله، ثم أشار إلى أن سيبويه قد تأولّ بعض ما وقع فيه فك الإدغام لغير علة، وجعله مُلحقًا بالمزيد فيه[٣] ، وهذا غير مقبول، وهذا ما جعل السيرافي[٤] يؤوّل كلام سيبويه بأنه لما كان الحرف المزيد في الملحق به لازمًا أشبه الأصلي فألحق بالاسم الذي فيه هذا الحرف اللازم، وهذا وإن كان تأويلًا مقبولًا من السيرافي فإنه ليس في قوة ما احتج به ابن مالك من أن فك الإدغام إنما للإلحاق بما ليس فيه زيادة . [٥]

---

(١) لم أقف على رأي ابن مالك في هذا الكتاب، ينظر: ابن مالك مرجع سابق، (الفوائد المحوية) ١٤٣ .

(٢) رد الاحتجاج بالإلحاق به بأنه لا حجة فيه ؛ لأن فك الإدغام في (سؤدد)ونحوه ليس للإلحاق ، وإنما لأن هذا الوزن خاص بالأسماء فقياسه فك الإدغام، ومع التسليم بأنه للإلحاق فلا يسلم بأنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ لأنه قد ألحق بالمزيد فيه ، فقالوا: (اقعنسس)، فألحقوه بـ(احرنجم)، فكما ألحق بالفرع بالزيادة ، فإنه يلحق بالفرع بالتخفيف ، كما أن الزيادة يمكن أن تكون لغير الإلحاق كما في (قلنسوة).
ينظر: الجرجاني، مرجع سابق،(المقتصد في شرح التكملة) ١١٧١/٢، وابن الناظم، مرجع سابق، ٥٨٦، والمرادي، مرجع سابق،(توضيح المقاصد) ١٢١/٥.

(٣) ينظر: سيبويه، مرجع سابق ،٤٢٥. /٤

(٤) ينظر: السيرافي، مرجع سابق، ٥/٣٧٠.

(٥) ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف ،تحقيق: محمد عثمان(القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،١٤٣٠هـ) ٧٣ .

ثم عقد الشاطبي موازنة بين الألفية والتسهيل فقال:"... وعزوا نقل الفتح وإثباته للكوفيين وأن البصريين لا يثبتونه، وهو الذي رجح في التسهيل ... فالظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا . [1] "

التحليل والنقد:

يتضح من نصّ الشاطبي أنه يختار ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية من إثبات هذا الوزن ضمن أبنية الاسم الرباعي المجرد.

ويرى الباحث أن موازنة الشاطبي موازنة وجيهة؛ لأن لابن مالك قولين في المسألة، وأمّا ترجيح الشاطبي ما في الألفية من إثبات هذا الوزن فيُؤيّده ما يأتي:

أولًا: أن ابن مالك أثبت هذا الوزن في غير الألفية[2]، مما يُشعِر بأن القول بإثباته أقوى عند ابن مالك.

ثانيًا: أن احتجاج من منع إثباته بأن جميع ما سُمِع فيه الفتح سُمِع فيه الضم، وأن الأجود الضم [3] ليس محل نزاع، ولا ينفي إثبات هذا الوزن[4]، ولذلك فإن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الشافية أن ما سُمِع فيه الفتح قد سُمِع فيه

---

(١) الشاطبي، مرجع سابق، ٨/٢٨٦ ، . ٢٨٨

(٢) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق،(شرح الكافية الشافية) ٢٠٢٢/٤، ومرجع سابق ،(سبك المنظوم)٢٦٠، ومرجع سابق ،(إيجاز التعريف) ٧٣ .

(٣) ينظر: السيرافي، مرجع سابق، ٣٤٩/٤ ،٥ /١٣٥،وابن جني ،مرجع سابق، (المنصف) ٢٧/١،وابن الشجري، مرجع سابق، ٣٣٣/٢،وابن يعيش، مرجع سابق،(شرح التصريف الملوكي) ٢٦ ، ٢٧،وابن عصفور، مرجع سابق،(الممتع) ٦٧/١،وابن مالك ، مرجع سابق ، (شرح الكافية الشافية) ٢٠٢٣/٤، والمرادي، مرجع سابق ، (توضيح المقاصد) ٥/ ١٥٢١،وابن هشام، مرجع سابق،(أوضح المسالك)٣٦١/٤.

(٤) ينظر: ابن جمعة، مرجع سابق، .٢/١١٦٩

الضم، مع أنه أثبت هذا الوزن في الكافية الشافية، وما ذلك إلا لأن نقل الضم لا ينفي ثبوت الفتح. (١)

ثالثًا: أنه لو لم يكن هذا الوزن مثبتًا لفات التنبيه على كون الفتحة أخف؛ لأنه على القول بعدم إثباته تكون مواضع الكسرة أكثر .(٢)

رابعًا: أن من النحويين ــ قبل ابن مالك ــ من قوى مذهب الأخفش، كالجرجاني(٣)، وابن يعيش (٤)، ومنهم من قال بذلك بعد ابن مالك كابن إياز (٥)، والرضي(٦)، وأبي حيان (٧)، بل وفي كلام ابن جني وغيره ما يُفيد موافقة بعض البصريين للأخفش . (٨)

خامسًا: أن الفراء روى الفتح، والفراء ثقة في روايته، فلا وجه لردّ ما روى، كما أنهم قالوا: (بُهمَاة)، و(دُنيَاة)وهما ملحقان بما هو على(فُعْلَل)؛ لأنه يمتنع أن تكون (الألف) للتأنيث، لدخول (التاء) عليها، فدّل ذلك على أنهما ملحقان، مما يُثبت هذا الوزن.(٩)

---

(١) ينظر: ابن مالك، مرجع سابق،(شرح الكافية الشافية) ٢٠٢٣/٤.

(٢) ينظر: ابن مالك ،مرجع سابق، (إيجاز التعريف)٧٣ .

(٣) ينظر: الجرجاني، مرجع سابق، (المقتصد في شرح التكملة) ١١٧٢/٢.

(٤) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق،(شرح التصريف الملوكي)٢٦ ،ومرجع سابق،(شرح المفصل) ٤/ ١٦٦، ١٩١.

(٥) ينظر: ابن إياز ،شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق: هادي نهر، وهلال المحامي(الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر،١٤٢٢هـ)، ٣١، ٣٢.

(٦) ينظر: الرضي، مرجع سابق،(شرح الشافية)٤٨/١ .

(٧) ينظر: أبو حيان، مرجع سابق،(ارتشاف الضرب) ١٢٣/١.

(٨) ينظر: ابن جني، مرجع سابق، (المنصف) ٢٧/١ ، والصيمري، مرجع سابق،. ٢/٧٨٤

(٩) ينظر: ابن يعيش، مرجع سابق،(شرح التصريف الملوكي) ٢٦ ، ٢٧،وابن إياز، مرجع سابق،٣١،٣٢، والرضي، مرجع سابق، (شرح الشافية) ٤٨/١،وابن جمعة، مرجع سابق، . ٢/١١٦٩

الخاتمة

لا يسعني – وقد انتهيت من هذه الورقة – بحمد الله – إلا أن أقدِّم بين يدي القارئ خلاصةً موجزة مشتملة أهم النتائج فأقول:

- قامت موازنات الشاطبي بين الألفية والتسهيل، على عدة أسس، ومنها:

ـ موازنات بسبب التناقض في الآراء.

ـ موازنات بسبب عدم التقييد في العبارة، أو لأنها توهم خلاف المراد.

ـ موازنات ترجع إلى الأمثلة، والعبارات، والحدود.

- استدلال الشاطبي عند عقده للموازنة بآراء سيبويه والجمهور.
- عُنى الشاطبي بذكر الموازنة بين الكتابين، ومناقشتها، وكان يدافع عنه أحيانًا؛ فنجده يورد الموازنة عليه، ثم يعتذر عنه.
- أن الشاطبي عند عقده للموازنة كان متصفًا فيها كلها بأخلاق العلماء، فجاءت هذه الألفاظ في غير حدة ولا تعنيف.
- أن الشاطبي في بعض الموازنات كان يقترح عبارات بديلة لبيت الألفية.

والحمد لله أولا وآخرًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- الأبذي، علي بن محمد، شرح الجزولية من أول باب المقصور إلى آخر السفر، تحقيق: محمد بن جمل الزهراني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ،مكة المكرمة(١٤٢٥هـ) .
- الأزهري، محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ،تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي،٢٠٠١م).
- الأزهري، خالد بن عبد الله ، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت : دار الكتب العلمية ،١٤٢١هـ) .
- الأشموني، علي بن محمد منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد(بيروت: دار الكتاب العربي،١٣٧٥هـ).
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: رشيد بلحبيب (المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،١٤٢٠هـ).
- ابن إياز ،حسين بن بدر،(المحصول في شرح الفصول)، تحقيق: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ،القاهرة ، ١٩٧٠م.
- ابن الباذش، أحمد بن علي، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: عبد المجيد قطامش (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
- ابن برهان، عبد الواحد بن علي، شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،١٤٠٤هـ).
- التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط٢(ليبيا، دار الكاتب،٢٠٠٠م).
- ابن جابر الهواري، عبد الله محمد بن أحمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (القاهرة: المكتبة الأزهرية،١٤٣٧).

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: كاظم بحر المرجان (العراق : وزارة الثقافة والإعلام،١٩٨٢م).
- الجزولي، محمد بن سليمان، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق : شعبان عبدالوهاب محمد (القاهرة :مطبعة أم القرى،١٩٨٨م).
- ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط ، تحقيق : علي موسى الشوملي، (الرياض :مكتبة الخريجي،١٤٠٥ هـ) .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: رضا رجب، (دمشق :دار الينابيع،٢٠٠٤م) .
- الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار(القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٣٧٢هـ).
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين،(القاهرة: دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م)
- الجوهري، إسماعيل بن حماد الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٤(بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧م).
- ابن حمدون، أحمد بن محمد، الفتح الودودي على المكودي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات (بيروت: دار الفكر،١٤٢٢هـ).
- الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد، فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك ، تحقيق: سيد بن شلتوت الشافعي (الكويت :دار الضياء للنشر والتنوزيع،١٤٣٦هـ).
- ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي،(بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧م،).
- ابن الدهان، سعيد بن المبارك، الفصول في العربية، تحقيق: فائز فارس(بيروت: مؤسسة الرسالة،١٩٨٨م).

- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة: دار الأمل،١٤٠٤هـ).
- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣،(بيروت : مؤسسة الرسالة ،١٤١٧هـ).
- السلسيلي، عبد الله بن محمد ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق :الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي (مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ) .
- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة :مكتبة الخانجي،١٤١٢هـ).
- سيف الدين شاكر نوري، النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، العراق ،جامعة ديالي،١٤٢٧هـ.
- ابن سيده، علي بن سليمان، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي(بيروت: دار الكتب العلمية ،٢٠٠٠م).
- السيرافي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيِّد علي (بيروت : دار الكتب العلمية ،١٤٢٩ هـ
- السيوطي، جلال الدين البهجة المرضية، تحقيق: محمد صالح الغرسي (مصر: دار السلام،١٤٢١هـ).

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر(بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٧هـ).

الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد(القاهرة: المكتبة التوفيقية،١٤٢٧هـ)

- الصيمري، عبد الله بن أبي إسحاق ، التبصرة والتذكرة ،تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،١٤٠٢هـ).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

، تحقيق/عبد الرحمن سليمان العثيمين، عبد المجيد قمطاش،السيد تقي، محمد إبراهيم البناء،سليمان إبراهيم العايد ، عياد بن عيد الثبيتي السعودية ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

- ابن طولون، محمد بن علي، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي (بيروت :دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري (بغداد :مطبعة العاني ،١٣٩٢هـ)
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠(مصر: دار التراث، ١٤٠٠هـ).

المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات(مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،١٤٠٠هـ) .

العيوني، سليمان بن عبد العزيز، ألفية ابن مالك في النحو والصرف،(الرياض، مكتبة دار المنهاج،١٤٢٨هـ)

ابن غازي المكناسي، محمد بن أحمد، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق ، تحقيق : حسين عبد المنعم بركات (الرياض : مكتبة الرشد ،١٤٢٠هـ).

- الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه ، تحقيق وتعليق : عوض بن حمد القوزي (القاهرة : مطبعة الأمانة ،١٤١٠هـ)
- كتاب التكملة ، تحقيق: كاظم بحر المرجان،ط٢(بيروت: عالم الكتب،١٤١٩هـ).
- الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط٢(دمشق، دار المأمون للتراث،١٤١٣هـ).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي(بيروت : دار ومكتبة الهلال،١٩٨٥م(
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،٢٠٠٥م).
- ابن القبيصي، محمد بن أبي الوفاء، التتمة في التصريف، تحقيق ودراسة :محسن بن سالم العيمري،(مكة المكرمة :نادي مكة الأدبي،١٤١٤هـ)
- ابن القيم الجوزية، إبراهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد بن عوض السهلي (الرياض: أضواء السلف ،١٤٢٢هـ).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكاتب العربي،١٣٨٧هـ).

الخلاصة في النحو، تحقيق: سليمان بن عبدالعزيز العيوني(الرياض: مكتبة دار المنهاج،١٤٢٨ هـ)

شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ١٤١٠هـ).

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ) .

شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،١٤٠٢هـ).

سبك المنظوم وفك المختوم، تحقيق: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٥هـ).

الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، تحقيق: وداد يحيى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة،(١٤٠٥هـ).

- المبرد، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،ط ٣ (مصر : وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي،١٤١٥هـ).

- المرادي، الحسن بن قاسم توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان(القاهرة: دار الفكر العربي،١٤٢٢هـ).
  شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد (القاهرة: مكتبة الإيمان،١٤٢٧هـ).
- المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين ، وعبد السلام هارون(بيروت: دار الجيل،١٤١١هـ).
- ابن معط، يحيي بن عبد المعطي، ألفية ابن معط في النحو والصرف والخط والكتابة، ضبطها وقدم لها: سليمان بن إبراهيم البكليمي (القاهرة: دار الفضيلة ،٢٠١٠م).
- المقري، أحمد بن محمد، التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية ، تحقيق: جمال عمراوي الجزائري (بيروت: دار ابن حزم ، ١٤٣٦ هـ)
- المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة الراجحي (الكويت: جامعة الكويت ،١٩٩٣م) .
- مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط٣(بيروت: دار الرسالة،١٤٠٤هـ).
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب (دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ).
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين ، (القاهرة :دار السلام للطباعة، ١٤٢٨هـ)
- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ).
- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العربية ،١٤٢٣هـ).

- ابن الوردي، عمر بن مظفر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: عبد الله بن علي الشلال(الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢هـ).
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ،١٤٢٢هـ).